

ولم يقبل للأنثى مثل حظ الذكر ولأن في نصف حظ الذكر  
هو كما قال الأمازيغ الرزبي رحمه الله لما كان الذكر أفضل من الأنثى  
قدم ذكره على ذكر الأنثى كما جعل نصيبه ضعف نصيب الأنثى ولأن قوله  
للذكر مثل حظ الأنثيين يدل على فضل الذكر بالمطابقة وعلى  
نقص الأنثى بالانزاع ولو قال كما ذكره من على نقص الأنثى بالمطابقة  
وفضل الذكر بالانزاع والسنن في شهر الفهيد أو في من  
السعي في شهر الرزبي وللهذا قال أن أحسنتم أحسنتم  
ولا تفسم وإن أساتم فلها فكم الأسمان مرتين والاساة مرة واحدة  
ولأنهم كانوا يوسون الذكر دون الأنثى وهو السبب كما قيل  
لوسر وواحدة الأبه فتقبل كفي الذكران جعل نصيبه ضعف نصيب  
الأنثى فلا ينبغي له أن يطرح في جعل الأنثى محرم ومدة بالكلمة  
انتهى بحسبها وقد روي أن السبب في نزولها أن سعد بن الربيع  
استشهره وترك ابنتين ومراة واحدة وأخذ الأخ المال  
حكمة وانت المرأة وقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد وإن  
عمرى اخذما لهما فقال صلى الله عليه وسلم أرجعي ففعل الله  
بفضلي فيه فأنزل الله هذه الآية قد عارض رسول الله صلى الله عليه  
عليها وقال أعط ابنتي سعد الثلثين وأمهما الثمن وما بقي  
فصوك فكان أول ميراث قسم في الإسلام علي هذا الوجه  
**ف** أولاد الأولاد كالأولاد وأولاد أولادهم  
يدخلون في الأولاد حقيقة أو مجازا حلاق بين العلي رضي الله  
عنهم وح ما حسن ما يقال في أولاد الأولاد أن حكمهم  
بالقياس على الأولاد فيما لم يثبت بالسنة للتخلص من هذه  
الافعال وما يرد عليها والله أعلم ولما بين حكم الذكر والأنثى  
وعلم منه كما قال السهيلي رحمه الله حكم البنين لأنه ذكر والأنثى

بلاد

بلاد البنين يدل على أن البنين قد استحققتا الثلثين  
أذ الأنثى الواحدة لهما مع الذكر الثلث فإذ لم يكن ثم ذكر  
وكانت ابنتان فلهما الثلثان بهذا اللفظ الفردي ذكر حكم  
الزرايد على الثلثين كما ذكر فيما بعد حكم الواحدة فقال  
فإن كنت أبا المزدكيات كما نقله الطبري عن الكوفيين واختاره  
وضعه قول من قال يعود علي الولد لأن الولد يجمع الذكر والموت  
والمذكر يقبل في الجمع على الموت لكن ما ضعفه قوله السهيلي  
رحمه الله بأن فيما نقله الطبري يعود الضمير على ما ليس في اللفظ  
ونزك ما في اللفظ ولما لم يتقدم ما يعود في اللفظ على  
ما قاله الطبري أو ما صرح فيه بالمرتبة على ما قوله السهيلي  
افتضت الحكمة أن قال نسا ولو تقدم ذكر موت في اللفظ  
لا استغني عن أن يقول ولقال فإن كن فوق الثلثين كما قال  
في الأحوال فإن كانتا الثلثين لما تقدم ذكر الأخت وقوله  
فوق الثلثين يجوز أن يكون خيرا ثانيا كذا وإن يكون  
صفة لقوله نسا أي نسا زيدات على الثلثين وقوله  
فلمن ثلثا ما نزلت أي المالك بيان لحكم الزايد  
على الثلثين وأما ما عفا قال السهيلي رحمه الله قد  
علم حكمها من دلالة اللفظ فيما تقدم قال وظن كثير  
من الناس أن ارث الثلثين للثلثين أما هو  
بالقياس على الاحتمين وقال بعضهم إنما عرف  
ذلك بالسنة الواردة وقال بعضهم إنما عرف  
من التجوي لأن اللفظ لأن الواحدة إذا كان لها  
الثلث مع الذكر فاحتمى أن يكون لها الثلث مع عدم



وهو الغنوم